محضر الاجتماع العاشر

لمجلس إدارة الوكالة الوطنية

لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2021



محضر اجتماع مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم
وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 30 يونيو 2021

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه العاشر يوم الأربعاء 30 يونيو 2021 على الساعة العاشرة صباحا. وقد ترأس هذا الاجتماع الأستاذ إدريس أوعويشة الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، المفوض له من طرف السيد رئيس الحكومة، بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين (اللائحة رفقته).

وقد استهل السيد الوزير المنتدب كلمته بالترحيب بأعضاء مجلس إدارة الوكالة سواء الحاضرين بالقاعة أو المتابعين عبر تقنية المناظرة المرئية، والتنويه بانخراطهم الجدي والمتواصل بغية الرفع من وتيرة اشتغال الوكالة وجودة العمل الذي تقوم به.

بعد ذلك قام بعرض نقاط جدول الأعمال والذي تضمن ما يلي:

- المصادقة على محضر اجتماع 15 دجنبر 2020؛
- حصر القوائم التركيبية؛
- عملية تقييم المسالك؛
- عملية تقييم المؤسسات؛
- تكاليف خدمات تقييم المؤسسات؛
- انطلاق مشروع الإتحاد الأوروبي: مشروع التوأمة؛
- مختلفات.

بعد المصادقة على محضر الاجتماع التاسع لمجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 15 دجنبر 2020، أعطيت الكلمة للسيد زيات عبد الإله، خبير محاسباتي عن الوكالة، من أجل عرض القوائم التركيبية. وقد شمل هذا العرض القوائم التركيبية برسم السنوات المالية (2016 ،2017، 2018، 2019)، ووضعية حسابات الوكالة للسنة المالية 2020.

بعد ذلك، قدم الأستاذ المختار بكور، مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، عرضا حول عملية تقييم مسالك التكوين برسم دورة 2021، والتي اعتبرت دورة استثنائية نظرا:

- للعدد الهائل لطلبات اعتماد المسالك التي تم التوصل بها (1259 مسلكا) موزعة ما بين طلبات اعتماد جديدة (تمثل حوالي 70%)، وطلبات تجديد الاعتماد (تمثل حوالي 30%)؛
- انطلاق عملية تقييم طلبات اعتماد الباشلور (278 مسلكا)؛
- انطلاق العمل بالمنصة الرقمية لاعتماد مسالك التكوين e-Accréditation.

ANEAQ

بعد صدور معايير الجودة، وإعداد دليل التقييم الذاتي، وانعقاد اجتماع اللجنة المختصة لتقييم المؤسسات، خاضت الوكالة تجربتها الأولى في هذا المجال، والتي همت تقييم عشر مؤسسات جامعية تابعة لعشر جامعات عمومية، وثلاث مؤسسات تابعة لثلاث جامعات شريكة. حيث تم التقييم الخارجي من طرف خبراء الوكالة بناء على تقارير التقييم الداخلي المنجز من طرف هذه المؤسسات. (رفقته لائحة هذه المؤسسات).

وقد تم عقد لقاء خاص لتقديم حصيلة هذه التجربة، والذي انعقد عن طريق المناظرة المرئية يوم الأربعاء 21 أبريل 2021 برئاسة السيدين الوزيرين، وحضور أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الجامعات والمؤسسات وخبراء الوكالة والعديد من المتتبعين.

وقد خلصت هذه العملية إلى إعداد تقرير عام من طرف الوكالة حول هذه التجربة النموذجية، والذي تضمن العديد من النقاط خاصة الدروس المستقاة وسبل تجويد التقييم المؤسساتي، وعلى رأس قائمة الدروس:

- تنامي الوعي لدى مؤسسات التعليم العالي بأهمية وضرورة تطوير التقييم وضمان الجودة، والدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة؛
- جو الثقة المتبادلة بين الوكالة والمؤسسات موضوع التقييم؛
- ثقافة التقييم وضمان الجودة، بالرغم من كونها في بدايتها، ولكن العملية مشجعة ويتعين تطويرها؛
- كتجربة أولى، أثبتت المؤسسات قدرتها على صياغة تقارير التقييم الذاتي بجودة عالية، وكذا التفاعل الإيجابي مع الوكالة خلال الزيارات الميدانية، أو خلال إعداد تقارير التقييم الخارجي؛
- يتعين على المؤسسات تشجيع التكوينات باللغة الإنجليزية؛
- تشجيع البحث العلمي في بعده الدولي، وأخذه بعين الاعتبار الرهانات المجتمعية.

وفي هذا الإطار، أوضح السيد المدير أنه تم انطلاق العملية الثانية للتقييم المؤسساتي، والتي تشمل أربعا وعشرين مؤسسة جامعية، بمعدل مؤسستين عن كل جامعة عمومية (تشمل مؤسسات ذات الولوج المحدود، ومؤسسات ذات الولوج المفتوح)، بالإضافة إلى خمس مؤسسات تابعة لخمس جامعات خاصة.

وفي هذا السياق، تم عرض التكلفة الفعلية لهذه العملية والتي حددت في 63.000 درهم عن كل مؤسسة، علما أن المقرر المشترك بهذا الخصوص يحدد الأجر عن هذه الخدمات في 40.000 درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية، و50.000 درهم بالنسبة للمؤسسات الخاصة. وعليه فإن هذه العملية أصبحت ترهق ميزانية الوكالة، مما يستوجب مراجعتها وتمكين الوكالة من موارد مالية من أجل ممارسة مهامها في أحسن الظروف وضمان استقلاليتها. لذلك تقدم السيد المدير باقتراح مراجعة المقرر المشترك المحدد للأجر عن هذه الخدمات التي تقدمها الوكالة.

النقطة الموالية في جدول الأعمال وتتعلق بتقديم مشروع الإتحاد الأوروبي (مشروع التوأمة) مدته ستة أشهر والذي سينطلق بداية شهر أكتوبر 2021 إلى غاية مارس 2022، بغلاف مالي يقدر ب 250.000 أورو. ويسعى هذا المشروع إلى:

- تكوين مستخدمي وخبراء الوكالة من أجل إتقان تقنيات وأساليب ومبادئ ضمان الجودة، من خلال الاستفادة من الخبرة والممارسات الأوروبية والدولية في هذا المجال حتى تتمكن الوكالة من أداء مهامها بفعالية؛
- إعداد الوكالة للتقييم من طرف الجمعية الأوربية لضمان الجودة في أفق تسجيل الوكالة بالسجل الأوربي لضمان الجودة EQAR.

ANEAQ

في نقطة مختلفات، من باب الإخبار، تطرق السيد مدير إلى توصل الوكالة بأول ملف طلب تجديد الاعتراف خاص بالجامعة الدولية للرباط. وقد باشرت الوكالة عن طريق خبرائها بتقييم الملف والقيام بالزيارة الميدانية.

هذا، وقد تمحور نقاش أعضاء مجلس الإدارة حول النقاط التالية:

1. **سير مجلس إدارة الوكالة:**

- تضمين محاضر اجتماع مجلس إدارة الوكالة أهم المقترحات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها مع السهر على تتبع مآلها.
- اقتراح وضع مخطط عمل لتفعيل القرارات والتوصيات المنبثقة عن أشغال مجلس الإدارة.

2. **التدبير المالي للوكالة:**

- تقديم القوائم التركيبية للسنة المالية 2020 لمجلس الإدارة في أقرب الآجال وذلك قبل دراسة وحصر ميزانية السنة خلال دورة أكتوبر. هذا وقد تقرر أن يتم ذلك خلال شهر شتنبر2021؛
- اعتماد المراقبة المواكبة عوض المراقبة القبلية من أجل تسهيل التدبير المالي للوكالة. أوضح السيد مدير ، أن هذا الأمر تم أخذه بعين الاعتبار ضمن المخطط الاستراتيجي للوكالة 2020-2024 الذي تمت المصادقة عليه من طرف هذا المجلس خلال اجتماعه بتاريخ 15 يناير 2020.
- تعزيز هياكل الوكالة خاصة تلك التي تعنى بالجانب المالي عن طريق إحداث بنية تعنى بالافتحاص الداخلي؛
- تخصيص مبلغ "المخاطر الضريبية" باعتبار الوكالة خاضعة للضريبة على النتائج؛
- مواكبة الوكالة فيما يخص تحديد النظام الضريبي، والعمل على توضيحه مع المديرية العامة للضرائب وإيجاد صيغة توافقية بين الطرفين تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مهام الوكالة.
- العمل على وضع نظام معلوماتي مندمج للوكالة.

3. **تقييم مسالك التكوين:**

- عرض نسب مسالك التكوين العام والخاص من أجل مقارنتها مع الدينامية التي تعرفها الجامعات فيما يخص اقتراح المسالك؛
- تحيين دفاتر الضوابط البيداغوجية من أجل إمكانية تقييم التعليم عن بعد؛
- تفعيل التقييم الدوري من أجل ضمان نجاح الباشلور ووضع جميع الإمكانيات المتاحة لمواكبة المؤسسات لإنجاح هذه التجربة؛
- إشراك المحيط السوسيو اقتصادي في بلورة وتقييم مسالك التكوين.

ANEAQ

4. **التقييم المؤسساتي:**

- مراجعة الدليل المرجعي الوطني للتقييم وإعادة النظر في بعض مقتضياته حتى يسهل على المؤسسات فهم مضامينه وتطبيقها على أرض الواقع. فالتجربة حديثة وبالتالي إرجاء ذلك إلى ما بعد استكمال سلك التقييم كما هو متعارف عليه دوليا؛
- لوضوح الرؤيا، يجب أن يأخذ التقييم المؤسساتي، بعين الاعتبار مشروع المؤسسة الذي يجب أن ينخرط ضمن مشروع للجامعة، ومخطط عملها وكذا الأهداف والنتائج المنتظرة لا سيما في مجال التكوينات ومشاريع البحث العلمي؛
- العمل على نشر ثقافة التقييم بكل الوسائل المتاحة؛
- تفعيل وإحداث بنيات تعنى بضمان وإرساء نظام الجودة داخل المؤسسات؛
- القيام بحملة تحسيسية وتواصلية مع المؤسسات المعنية والاستفادة من عملية التقييم المؤسساتي الأولى قبل القيام بدورة ثانية؛
- برمجة تقييم البحث العلمي خلال عملية التقييم المؤسساتي من أجل التشجيع والارتقاء بالبحث؛
- مراجعة المكافأة عن خدمات الخبراء والوكالة؛
- إغناء التقرير المنجز حول التجربة الأولى للتقييم المؤسساتي والعمل على نشره بكل الوسائل المتاحة.

بعد ذلك، تدخل السيد المدير للتوضيح فيما يخص التدبير المالي للوكالة، حيث تسعى إلى المرور من المراقبة القبلية إلى المراقبة المواكبة. وقد تمت برمجة ذلك في مخططها الإستراتيجي 2020- 2024، وتم البدء في اتخاذ الإجراءات والتدابير مع مديرية المنشآت العامة والخوصصة في هذا الشأن.

بالنسبة لتقييم المسالك والتقييم المؤسساتي فقد أكد السيد المدير أن الوكالة بصدد دراسة إمكانية إشراك خبراء أجانب وخبراء من المحيط السوسيومهني وكذا الطلبة في عملية التقييم، لإضفاء الجودة والمصداقية والشفافية والشمولية على هذه العملية. وأضاف أن الوكالة مطالبة وفق القانون المنظم لها بنشر التقارير السنوية الصادرة عنها كما تبعث إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالتقارير المتعلقة بالتقييمات المنجزة لفائدتها، وبالتالي فهي على نشر التقارير، التي هي رهن إشارة المتتبعين على الموقع الإلكتروني للوكالة.

ولقد أشاد السيد الوزير المنتدب بالمجهودات التي بذلتها الوكالة خلال هذه الفترة، والتي حققت قفزة نوعية في تنزيل مشروع التقييم المؤسساتي على أرض الواقع ابتداء من هذه السنة. باعتبارها هيئة في خدمة المنظومة من أجل التحسن المستمر. مؤكدا على ضرورة توفر المؤسسات والجامعات على رؤية وخطة لإرساء ثقافة الجودة والمرتبطة بالتقييم الدوري من أجل التطوير والتحسين. كما أكد السيد الوزير على ضرورة تعزيز استقلالية الوكالة عن طريق الرفع من قيمة المكافأة عن الخدمات الخاص بتقييم مسالك التكوينات، وكذا التقييم المؤسساتي حيث سيتم الحسم في هذا المشروع في اللقاء المقبل.

وفي الختام، تفضل السيد الوزير المنتدب بالتذكير بالنقاط التي تم تداولها في أشغال المجلس، معربا عن الانخراط الفعلي لجميع الشركاء في عملية التقييم المؤسساتي، والذي سيساهم ولا شك في مأسسة التقييم والتتبع المستمرين لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قصد مواكبة المجهودات الرامية تحسين الحكامة والمردودية.

ANEAQ

القرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع:

1. حصر القوائم التركيبية لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019؛
2. عقد اجتماع لمجلس الإدارة خلال شهر شتنبر 2021 لحصر القوائم التركيبية لسنة 2020؛
3. البت في المكافأة عن الخدمات التي تقدمها الوكالة خلال اجتماع شتنبر 2021؛
4. مواكبة الوكالة فيما يتعلق بتحديد النظام الضريبي، والعمل على توضيحه مع المديرية العامة للضرائب وإيجاد صيغة توافقية بين الطرفين.
5. إحداث بنية تعنى بالافتحاص الداخلي للوكالة؛
6. العمل على وضع نظام معلوماتي مندمج للوكالة؛
7. وضع مخطط عمل لتفعيل القرارات والتوصيات المنبثقة عن أشغال مجلس الإدارة.

وقد أنهى المجلس أشغاله على الساعة الثانية عشرة والنصف زولا.

وحرر بالرباط يوم الأربعاء 30 يونيو 2021.

